تخطيط وعمارة سوق شمر في مدينة تمنع وسوق قرية الفاو ودورهما الاقتصادي
دراسة مقارنة

علي بن مبارك صالح طعيمان

ملخّص: يتناول البحث دراسة التخطيط المعماري والدور الاقتصادي لكل من سوق شمر في مدينة تمنع (هجر كحلان) عاصمة دولة قتبان، وسوق قرية الفاو حاضرة كندة، كدراسة مقارنة، شملت مقارنة التخطيط العمراني العام للأسواق العربية القديمة التي برزت عند عرب الجنوب، وبالتحديد في دولة قتبان، وفي وسط الجزيرة العربية قرية الفاو (ذات كهل). ولما للأسوق العربية القديمة من أهمية كبيرة في نشوء وتطور الممالك العربية القديمة اقتصاديًا نجد أن الانسان القديم قد اهتم بها فأختط أسواقها، ونظم مداخلها ودكاكينها وأزقتها، وقسّمها وحدات معمارية لتسهل عملية البيع والشراء فيها؛ ففي تمنع بُني سوق شمر في وسط الساحة القريبة من المعبد، كذلك سوق قرية الفاو، من حيث الموقع بالنسبة للمدينة والتخطيط المعماري الذي يتناسب مع زوار السوق ومُلاكة.

كلمات مفتاحية: التجارة، السوق، شمر، تمنع، الفاو، العمارة، التخطيط.

Abstract: *This study compares the architecture and the economic role of Souk (shopping center) Shammar in the city of Hajar Kahlan, the capital of Qatban in the southern part of the Arabian Peninsula, and Souk Qaryat al Faw in the city of Kenda in the middle. Due to the significance of souks in the development of ancient Arab kingdoms economically, the old man cared a lot for these souks. Therefore, he designed them well, and organized their entrances, shops, and alleys. He also divided them into units to facilitate selling and buying. Souk Shamar was built in the center of the square near the temple, and the souk of Qaryat al Faw was designed and located in a place that is suitable for its visitors and owners.*

مقدمة

تُعُد التجارة من أهم العوامل الاقتصادية التي قامت الممالك العربية القديمة واعتمدت عليها سواء في جنوبي الجزيرة العربية أم في وسطها أم شماليها، ويعود ذلك إلى الموقع الاستراتيجي المهم الذي تتمتع به الجزيرة العربية كحلقة وصل بين حضارات العالم القديم، وقد اشتهر بها العرب في شمالي الجزيرة العربية وجنوبيها، وكان يتم نقلها وتبادلها بين تلك الحضارات القديمة، ومن المعروف أن تللك المنافع أو السلع التجارية في العالم القديم قد أقيمت لها أسواق مركزية، كانت تتم فيها عملية البيع والشراء والتخزين وأمكنة لتجمع التجار القادمين من الشمال كونهم غُرباء على المنطقة، أو التجار المحليين الذين يسافرون بسلعهم من الجنوب إلى الشمال.

تُعَد ممارسة النشاط التجاري في ممالك الجزيرة العربية دليلاً على رُقيها الحضاري وازدهارها, وظهور الأسواق في مديمة تمنع عاصمة مملكة قتبان وفي قرية الفاو حضارة مملكة كندة. ومن حيث المعروف أن تأمين القوافل التجارية قد سبقه نظام دولة قائمة على تشريعات التجارة وتأمينها، وقد كانت مواقع الأسواق

القديمة ليست حصرًا على التجارة فقط، بل كانت أماكن يلتقي فيها جميع أبناء المجتمع لمناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهمهم وتهم مملكتهم.

وقد أقيمت المحطات التجارية على طرق القوافل في الجزيرة العربية، ومع مرور الزمن تطورت تلك المحطات التجارية حتى أصبح حواضر شكّلت نواة أولية للمدينة العربية القديمة، ومن أهمها: مأرب، شبوة، تمنع، براقش، نشان، نشق، نجران، الفاو، قرية، العُلا، وغيرها. وتمثل أهمية هذه المحطات في اختطاط الأسواق وعمارتها مع ما يُناسب الوظيفة التي أقيمت من أجلها، والتي بلا شك تتطلب بناء وعمارة تليقان بمكانة التجار القادمين من خارج المدن.

توافرت في مناطق إقامة الأسواق عدد من الأمور المهمة، منها ما يتعلق بالجانب المعماري وهو سكن للتجار، والمحلات التجارية، والمخازن، ومناطق سكن مرافقي القوافل التجارية - منشآت إدارية ومنشآت دفاعية كحراسة أمنية للسوق وكل هذا ما تطلبه الأسواق، وقد اجتهد الباحثون في توضيح وظيفة تلك المنشآت التجارية، إلا إن الباحث سوف يتناول تلك المنشآت من حيث التخطيط والعمارة ومدلولها التجاري، كدراسة مقارنة بين سوق شمر التجاري في جنوبي الجزيرة العربية وسوق قرية الفاو في وسط الجزير ة العربية.

كان يُؤمن السفر إلى الأسواق القديمة ذهابًا وإيابًا، بالإضافة إلى تأمين موقع السوق حتى يأمن التجار الغرباء على دمائهم وأموالهم (هيلند، ٢٠١٠م: ١٤٠). ولهذا فقد برزت تلك الأسواق بعد أن وجد فيها الأمن والاستقرار والأنظمة والقوانين الرادعة حيال مخالفي أنظمة التجارة، لغرض جذب أكبر تجار العرب إليها،

الخريطة ١: موقع مدينة تمنع عاصمة مملكة قتبان، وموقع قرية الفاو في الجزيرة العربية.

الخريطة ٢: موقع مدينة تمنع، وقرية الفاو، مع توضيح طرق التجارة العالمية القديمة، وموقع مدينة تمنع، نقلًا عن (عربش، منير؛ فونتين، أوج، ٢٠٠٥م: ١٣).

كما جاء في بعض مواد قانون سوق شمر أنها لا تُمارس مهنة التجارة ليلًا حفاظًا على التجار الغُرباء القادمين إلى السوق في مدينة تمنع، إضافة إلى عدم الغش في تجارتهم أو في مقابلها المالي، كما نص القانون على أنه يسمح بتداول التجارة بالجملة والتجزئة لحفظ حقوق التجار الصغار (عبدالله، ١٩٩٠م: ٢٤١؛ البريهي، ٢٠٠٠م: ٢٠٦).

أولاً: سوق شمر في مدينة تمنع عاصمة مملكة قتبان:

١- الإطار الجغرافي والتاريخي:

كشفت الدراسات الميدانية التي عملت في نطاق مملكة قتبان عن العديد من المواقع الأثرية، وهو ما يمكن الاعتماد عليه من حيث تحديد الأراضي التابعة لمملكة قتبان وعاصمتها مدينة تمنع، ومن المعروف أن الممالك العربية القديمة وبخاصة الجنوبية منها حيث كانت تتداخل أراضي الممالك مع بعضها بعضاً بناءً على قوة المملكة المسيطرة في تلك الفترة، إذ يعتمد الباحثون في تحديد أراضي كل مملكة من خلال مواقع العثور على النقوش التي تعود لأي مملكة، إذ نجد أن الكتابات التي تعود للغة القتبانية، من المعروف أن مواقعها كانت تحت سيطرة مملكة قتبان، بالإضافة للتعرف على تحديد أراضي مملكة قتبان من خلال معرفة الديانة التي كان يعبدها المجتمع القتباني، إذ تمتد قتبان من الشمال الغربي حتى مدينة ذمار، وتمتد إلى الجنوب حتى مدينة عدن، وهو ما ذكرته المصادر الكلاسيكية التي أفادت بسيطرة القتبانيين على مضيق باب المندب وعاصمتهم مدينة تمنع (دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ٧) (خريطة: ١-٢).

تقع مملكة قتبان إلى الجنوب الشرقي من مملكة سبأ، وبالتحديد بين خطي طول (٤٦,٦- ٤٣,٥) شرقي جرينتش، وبين دائرتي عرض (١٥- ١٢,٥) شمال خط

الخريطة ٣: موقع مملكة قتبان وعاصمتها تمنع، مع توضيح مواقع الممالك العربية القديم المجاورة لها مثل (سبا- معين حضرموت) نقلًا عن (دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ٢) ترجمة الباحث.

الاستواء، يحدها من الشرق مملكة حضرموت، ومن الشمال ما يعرف بصحراء رملة السبعتين وهي جزء من صحراء الربع الخالي، ومن الجنوب الشرقي أراضي مملكة أوسان، التي سُرعان ما انضمت تحت راية مملكة قتبان، وإلى الغرب أراضي مملكة حمير (الحاج، ٢٠١٥م: ٣٥) (الخريطة: ٣).

وتحتل أراضي مملكة قتبان شبكة من الأودية إذا لم نذكر منها أراضي ولد عم وملحقاتها، فهي تقع على الوادي الكبير المعروف اليوم باسم (بيحان) والذي ورد في النقوش الكتابية باسم (برم) (RES 3550/4-5 RES3566/8 Ja2362/3-6-8) ويمتد وادي بيحان من بداية نزوله من المرتفعات الجبلية الغربية من أراضي مملكة قتبان حتى انتهاء مصبه في صحرا ء الربع الخالي (Bafaqih,1990: 212؛ بافقيه، ٢٠٠٨م: ٥٤).

وتقدر مساحة وادي بيحان بحوالي ١٠,٠٠٠ هكتار وهي مساحة مُقاربة مع مساحة مدينة مأرب القديمة (Brunner, U. and Haefner, 1990:141 ؛ الحاج، ٢٠١٥م: ٢٦)، وإلى الغرب من وادي بيحان يقع وادي (حريب) الذي يقع تحت سيطرة أراضي مملكة قتبان وعاصمتها تمنع وهو ثاني أهم أودية مملكة قتبان (عبدالله، ١٩٧٩م: ٥)، كما جاء وصف وادي حريب لدى الهمداني في كتابه (صفة جزيرة العرب) مقترناً مع وادي بيحان بل جاء في الوصف قبل وادي بيحان (الهمداني، ٢٠٠٨م: ٢٠٤). وهو ما يدل على أن الهمداني قد وصف المنطقة من الغرب باتجاه الشرق (خريطة: ٢).

أما مدينة تمنع المعروفة اليوم بـ(هجر كحلان) فقد كانت عاصمة مملكة قتبان حيث تقع - كباقي مُدن اليمن القديم - على مدخل الوادي الكبير المعروف بوادي بيحان، وهو وادٍ مُطل على الصحراء تغوص مياهه في وسط الصحراء للجهة الشمالية الشرقية من المدينة، وقد أحتلت المدينة موقعًا استراتيجيًا لسببين؛ الأول: من حيث السيطرة على المياه في الزراعة، والثاني: من

حيث التجارة كونها مدينة مُطلة على الصحراء على طرق القوافل التجارية ذهابًا وإيابًا (دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ٩)، وتقع إلى الشمال من مدينة عسيلان (عبدالله، ٢٠٠٦م:٢١).

أما من الناحية التاريخية، فنعتمد اعتماداً مباشراً على الدراسات العلمية الميدانية التي عملت في مُدن مملكة قتبان، ومن أهمها بل أقدمها (البعثة الأمريكية) باسم المؤسسة الأمريكية لدراسة الإنسان بقيادة العالم الأمريكي (ويندل فليبس)، التي نقبت في مدينة تمنع ومُدن أخرى تابعة لمملكة قتبان في العام ١٩٥٠م، وقد أُخذت عينات لمعرفة التاريخ من خلال المواد العضوية في الفخار بواسطة الكربون المشع (C14)، الذي أعطى تاريخاً يعود للقرن العاشر قبل الميلاد من مدينة هجر بن حُميد (Van Beek,1956:6-9)، وتليها دراسة أحد أعضاء البعثة الأثرية الأمريكية التي عملت في مدينة تمنع، والتي خُصِصت لدراسة نظام الري في المدينة وما جاورها من أراضي مملكة قتبان، وأعطت تاريخ الموقع من خلال عينات الطمي المتراكم إلى منتصف الألف الثاني قبل الميلاد، وظهرت في تلك المنطقة آثار عملية نظام ري أعتمدت عليه الزراعة في وادي بيحان في تلك الفترة (Bowen, 1958: 45- 47).

أما المصادر النقشية، فقد أعادت أقدم ذكر لمملكة قتبان في القرن السابع قبل الميلاد، من خلال ما ورد في نقش النصر الكبير الذي يقع في حرم معبد (أوعال صرواح) والموسوم بـ (RES 3945/13- GL 1000) الذي خطه المكرب السبئي (كرب إل وتر) في القرن السابع قبل الميلاد، وهو ما يفترض أن مدينة تمنع كانت عاصمة لمملكة قتبان مُنذ القرن السابع قبل الميلاد (دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ٩).

وقد بدأت مملكة قتبان بتداول مهنة التجارة وفي التواصل الحضاري مُنذ القرن الرابع قبل الميلاد، إذ عثر على عملات (مسكوكات) قتبانية تُشير إلى ذلك، وهي مصنوعة من الفضة، كما كانت بكميات قليلة جدًا (دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ٨).

وفي الفترة الممتدة من القرن الخامس ق. م. حتى القرن الأول ق. م. أزدهرت مملكة قتبان بعد أن أصحبت مُنفردة عن مملكة سبأ، وضمت أراضي مملكة أوسان تحت سيطرتها (الحاج ٢٠١٥م: ٤٠- ٤١).

وفي نهاية الألف الأول قبل الميلاد، هُجرت مُدن مملكة قتبان وبدأت في الإضمحلال حتى سيطرت المملكة السبئية عليها (دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ٨).

٢- موقع سوق شمر:

تُعُد سوق شمر من أهم الأسواق القديمة المشهورة بين العرب، وقد مضى حين من الدهر لم يتم الكشف عنها، كون مملكة قتبان قد انتهت وغابت عن الوجود بغياب وانتهاء أهلها، ولم يُزح الستار عنها إلا بعد الإكتشافات الأثرية الأخيرة من النصف الثاني من القرن الماضي، إلا إن أهل تلك الأثار قد تركوا لنا نقوشًا كتابية تؤكد نوعي تلك المنشآت وماهيتها، وإلى أي درجة وصلوا من الدقة في تنظيم التشريعات وحمايتها، وتوفير فائض منها للمملكة. وقد وجدت هذه التعاليم على عمود حجري يقع وسط باحة سوق شمر في مدينة تمنع عاصمة مملكة قتبان، مكتوب بخط المنسد الجنوبي بلغة قتبانية، وهو النقش الموسوم بـ(RES 4337) (العزعزي، ٢٠٠١م: ١٣٦). ولهذا فإن السوق كانت من أهم المقومات الحضارية التي توافرت في المدينة القديمة (هجر) حيث ذكرت مدينة تمنع باسم (هجرن تمنع) في كثير من النقوش القتباينة منها النقش الموسوم بـ (RES 3946/2) (الشيبة، ١٩٩٩م: ٢٠٦).

وتحتل سوق شمر وسط مدينة تمنع، وهو ما يعرف بساحة السوق (دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ١٨). بينما تقع تمنُع على بُعد ٣٠٠ م من الضفة الغربية لوادي بيحان، ويسير منها باتجاه المدينة حتى الوصول إلى مبنى ضخم كبير يعد أعلى ارتفاع في المدينة يصل ارتفاعه مع التل نحو ٢٠ م من على مستوى الوادي، وإلى الجهة الغربية منه توجد كثبان رملية، وعلى بعد ٢٠٠ م منها تبرز مسلة سوق شمر الشهيرة والتي تقع في منتصف ساحة السوق (الشيبة، ١٩٩٩م: ٢٧٤- ٢٧٥)؛

وقد كان لسوق المدينة دور أساسي في إنشاء المُدن، إذ تُعد السوق من أهم العوامل المساعدة التي أدت إلى تطور المُدن، وكان يتم اختيار الموقع الذي يسهل الوصول إليه ويقع على ساحة واسعة، حتى يتم فيها تبادل السلع التجارية؛ وكانت مدينة تمنع من أهم تلك المُدن التي توافرت فيها هذه الخاصية لإقامة السوق التجاري المعروفة بسوق شمر (حنشور، ٢٠٠٧م: ٥٧).

ومن خلال الوصف السابق لموقع السوق وزيارة الباحث لمدينة تمنع في عام ٢٠٠٥م اتضح بأن السوق تقع في وسط المدينة وإلى الجهة الغربية من المعبد والمباني الإدارية أو السكنية (الشكل: ١)، ويرى الباحث أن موقع السوق في هذه المنطقة له دلالات واضحة، إذ كانت تمثل المنطقة المفتوحة التي تُغادر منها وتُستقبل فيها القوافل التجارية، وتسهيل طرق سيرها، فضلاً عن منح مساحة طويلة وكبيرة لموقع السوق حتى تكون ساحة للقوافل التجارية المكونة من أعداد كبيرة من

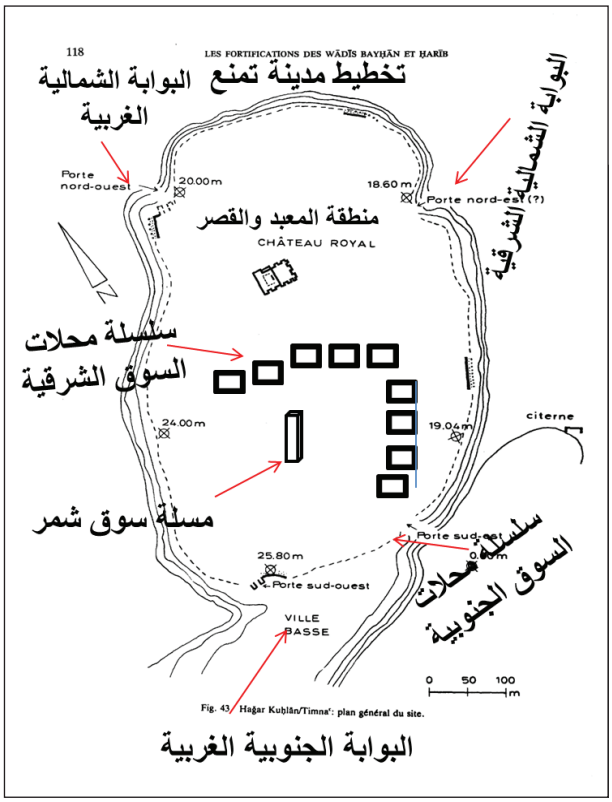

الشكل ١: مدينة تمنع ويظهر فيها البوابات والسور تتوسطها السوق وساحتها، ومخطط لعدد من المحلات التجارية في السوق، نقلًا عن (Breton. 1994:118)، (ترجمة الباحث).

اللوحة: ١ مسلة قانون سوق سمر التجاري، مع توضيح أساسات المنشآت التجارية الجنوبية وتظهر بالوسط ساحة السوق. نقلًا عن (عبدالله، ٢٠٠٦م: صورة ١٠).

اللوحة: ٢ أساسات المحلات التجارية الجنوبية من سوق شمر، وبالوسط مسلة سوق شمر تتوسط الساحة، نقلًا عن (دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ٩).

اللوحة: ٣ عمارة المنشآت التجارية في سوق شمر (السلسلة الجنوبية)، مع توضيح الأزقة (الممرات) بين الدكاكين. نقلًا عن (عربش، منير؛ فونتين، أوج، ٢٠٠٥م: ٦٤).

الإبل ونحوها، وكذلك بناء مساكن إيواء لمن يرافق تلك القوافل، ومباني الأعمال الإدارية بالسوق وعاقل السوق[1]، ولجان الاستقبال والتوديع ونحوها.

٣- تخطيط سوق شمر:

كان موقع السوق من أهم المواقع التي لابد أنه قد خُطط لها في وقت سبق تأسيس ملحقات المدينة، أو أنه بُني في المكان المخصص له، الذي يحتل ساحة ليست ببعيدة عن مقرات ومنشآت المدينة الدينية والمدنية. وباتباع تخطيط سوق (شمر) من بداية دخول الواصل إلى المدينة، نجد أنه قد فُتح للمدينة عن طريق بواسطة بوابة في الجزء الجنوبي الغربي يكتنفها برجان إلى يمين الداخل وشِماله (لوحة: ٤).

وبعد المرور من بوابة المدينة توجد طريق مُبلط مرصوص يقود القادم والمغادر إلى ساحة، وعند مدخل السوق عُثر على مقاعد حجرية يجلس عليها وجهاء المدينة والحُراس الخاصين بالسوق، حيث عثر على مسلة قانون سوق شمر في وسط الساحة، وهو ما يؤكد على وجود السوق في هذه المنطقة التي استدل على أنها هي اسم (شمر)، وقد أُثبت ذلك في نقش مسلة سوق شمر، ومن أهمها أنه يتوجب على جميع القتبانيين والمعينيين وجميع مَن سكن المدينة ومن له مكان في هذه السوق أن يقوم بدفع ضريبة للمملكة أي لصالح الدولة في حالة تأجير أي محل تجاري من محلاتهم (الدكاكين) (غلانزمان، ١٩٩٩م: ١١٠؛ النعيم، ٢٠٠٠م:١٨٣- ١٨٥). وهو ما يدل على أن ملكية السوق كانت للتاجر، وفي حالة أن يقوم التاجر بإيجار محلة التجاري عليه دفع ضريبة وهو دليل على إشراف الدولة كجهة منظمة وراعية للسوق.

أما التخطيط الداخلي للسوق فسوف يعتمد الباحث على أعمال التنقيب التي عملت في الموقع (ساحة السوق) مُنذ عام ٢٠٠٠وحتى عام ٢٠٠٤م، والتي وضحت مدى التخطيط العمراني للمدينة بشكل عام والسوق بشكل خاص، فقد تم الكشف عن التخطيط العام للسوق على شكل سلسلتين؛ الأولى، تحتل الجهة الجنوبية،

اللوحة ٤: لقطتان لموضع بوابة مدينة (تمنع) عاصمة مملكة قتبان، والتي كانت تدخل منها القوافل التجارية باتجاه سوق شمر في المدينة، نقلًا عن (عربش، منير؛ فونتين، أوج، ٢٠٠٥م: ٦٢).

والثانية، في الجهة الشرقية. وقد أعطى موقع السوق رمزية الحرف (B) من واقع مربعات التنقيب في المدينة، وأُعطي لكل منشأة تجارية (دكاكين) أحرف كالتالي: الجنوبية: BA- BB-BC-BD- BE) أما المنطقة الشرقية فقد عرفت بالسلسلة الشرقية وتحمل الأحرف (BF- BG - BH - BI -BJ -BK)، وقد وصل عدد المنشآت التجارية من الجهة الجنوبية خمس منشآت، وفي الجهة الشرقية ست منشآت تجارية، وتلتقي جميع هذه المنازل مكونة زاوية مستقيمة في الموقع الجنوبي الشرقي من ساحة السوق العامة.

ويفصل بين هذه المنشآت التجارية أزقة (ممرات) صغيرة تمنع المرور منها وإليها باتجاه الساحة؛ ومن هنا، لا يمكن الدخول إلى السوق إلا عبر مدخل البوابة الشمالية الغربية، وهو مدخل واسع يتكئ على جوانب المنشآت التجارية القريبة منه، وفي هذه المنطقة

بالتحديد توجد عبارة كتبت بخط المسند للترحيب بالداخل إلى السوق بكلمة (ود)، ويؤدي الشارع العام للداخل إلى المبنى الخاص بالمعبد (دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ١٨- ١٩).

وهو ما له دلالة على أن السوق كان عبارة عن سلسلة من المنشآت (المحلات) التجارية تحيط بالسوق وبينهما أزقة (ممرات) من الجهة الجنوبية، وتلتقي مع السلسلة الشرقية على شكل زاوية مستقيمة، بينما كانت الجهة الشمالية الغربية مفتوحة على المدينة، وعلى المنطقة المفتوحة الغربية المقابلة للسوق، والتي كانت مخصصة لعملية تنظيم الدخول والخروج للسوق كما أشرنا سابقًا.

٤- عمارة سوق شمر:

تميزت عمارة المنشآت التجارية في سوق شمر بعملية التخطيط العمراني القديم المعروف في عمارة جنوبي الجزيرة العربية، إلا أن هناك إضافات طرأت عليه كونها محلات تجارية تتطلب الحيطة والحذر من النهب أو السرقة من عامة الناس، إضافة إلى عملية ترتيب السوق من الداخلين والخارجين منه، بالإضافة إلى عملية تسهيل السيطرة عليه عن طريق مدخل واحد.

تميزت عمارة المنشآت التجارية في سوق شمر ببناء أساسات مرتفعة تصل من ٢- ٤م، حُفر لها في باطن الأرض، وعند البحث عنها تبين أن ذلك الارتفاع من البناء لم يكن فيه أي مظاهر لأي مداخل أو نوافذ أو أي فتحات؛ ما له دلالة على أنها كانت قاعدة للبناء أي كأساسات، وقد بقيت محافظة على نفسها كونها ذات بناء ضخم كبير، وتمثل هذه الأساسات خصوصية فريدة في عمارة جنوب الجزيرة العربية (دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ١٩). (لوحة: ٢- ٣).

وقد كشفت التنقيبات أن المداميك المرتفعة تمثل أساسات المحلات التجارية، كما وجدت تلك الأساسات في عمارة منازل سوق شمر من الخارج، ومن نوع البناء نفسه، وقد بُنيت من أحجار الجرانيت المربعة والمستطيلة المُتراصة إلى جانب بعضها بعضاً، وتتميز تلك الكتل الحجرية بشكل خارجي أملس ناعم (لوحة: ٣).

كان يتم الدخول إلى تلك المنشآت التجارية (محلات) بواسطة سلم حجري يبدأ من أعلى مداماك الأساسات السفلية، إذ يرتفع حتى بداية بناء المحل التجاري، ويفتح إلى الرواق الأول من المنشأة التجارية (الدكان)، وهو ذو سطح مبلط من صفائح الأحجار، ويؤدي الرواق في منتصف المحل التجاري إلى نهايته؛ إذ يبدأ بسلم ربما كان خشبياً يتم من خلاله الصعود إلى الدور (الطابق) الأعلى منه مباشرة، وتكون الغرف على الجوانب عن يمين الممر وشماله، وقد استخدمت الغرف التي تقع في الدور الأول كمخازن، والدليل وجود بعض المواد الكلسية التي غُطيت بها الجدران، وكذلك بعض مواد الاستهلاك اليومي، ما يدل على أن الدور(الطابق) الأعلى كان مستخدماً للسكن (De Maigret, 2005:110).

أما مواد البناء التي بُينت منها الطوابق العليا من المنشآت التجارية في سوق (شمر) التجاري فقد بُنيت الطوابق العليا (المنهارة طبعًا في الوقت الحالي) من الطوب اللبن والمدعم بألواح خشبية بطول ١,٨٠- ٢,١٠م، مشكّلة جداراً خارجياً قوياً بارزاً للداخل، وجدران رأسية ذات واجهات من مداميك متساوية جرانيتية، أما من الداخل فقد كانت مقسّمة على شكل غرف ذات زوايا مستقيمة تستند على الجدران الخارجية سابقة الذكر، إلا إنه كان يتم ترتيبها وفق مخطط الدور الأرضي على شكل غرف جانبية وغرف في الخلف (De Maigret, 2005:101؛ عبدالله، ٢٠٠٦م: ١٥٨).

إن بناء الأساسات بهذه الطريقة الضخمة الكبيرة هي التي حافظت على نفسها مُنذ فترة القرن الرابع قبل الميلاد حتى اليوم، وهو دليل ليس فقط على بناء دور واحد في هذه المنشآت التجارية، وإنما يدل على بناء أكثر من دور ربما يصل إلى دورين أو ثلاثة أدوار، كون البناء الذي يتألف من دور لا يحتاج إلى بناء أساسات كهذه، وإنما يكتفى ببناء قدر بسيط من البناء لرفع المنشأة.

٥- تشريعات سوق شمر ودورها التجاري:

عثر على مسلة قانون سوق شمر الشهير في وسط ساحة السوق، ويعرّفها بعض الباحثون بأنها مسلة الملك القتباني (شهر هلال آب يدع)، وتحمل هذه المسلة قانون سوق قتبان التجاري، وقد جاءت التسمية على أن التجارة كانت تقتصر على المكان المعروف باسم (شمر)، والذي يمثل قطاعاً معيناً من المدينة تمنع عاصمة مملكة قتبان (غلانزمان، ١٩٩٩م: ١١٠). وتعود فترة حكم الملك (شهر بن يدع بن هلال آب) إلى نهاية القرن الخامس قبل الميلاد وبداية القرن الرابع قبل الميلاد (دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ١٨)؛ ويعد قانون سوق شمر أنموذجًا للأسواق في ممالك جنوب الجزيرة العربية (ناشر، ٢٠٠٩م: ١٤٢).

وقانون سوق شمر عبارة عن مسلة من الحجر الجيري كُتب على ثلاثة من جوانبها اسم سوق المدينة وبعض التعاليم والتشريعات والقوانين التي تتعلق بالسوق والتجارة فيه، سواء من القتبانيين أم من خارج قتبان، ويقسم فئات التجار فيه (عبدالله، ١٩٩٠م: ٢٤٠).

وقد ورد في السوق عدد من التعاليم والقوانين، ولكن ما يهمنا في هذه الدراسة ما يتعلق بالبناء والتخطيط وما يدور حولها، ومن أحد بنود هذا القانون أن من يمتلك دُكانٍ تجاريًا يحق له أن يقوم بمزاولة البيع والشراء في سوقٍ شمر أيًا كانت قبيلته، ومن يقوم بفتح دُكانًا يحق له أن يشترك مع من أراد من التجار في المدينة؛ ومن البنود التي تتعلق بالعمارة وملكيتها وتجارتها ما يأتي: (أن من أراد أن يؤجر بيته من القتبانيين أو المعينيين لأي مقيم في قتبان يسمح له بتأجير بيته لمن أراد في السوق (عبدالله، ١٩٩٠م: -٢٤٠-٢٤١).

وقد شمل قانون سوق شمر مجموعة من القواعد والأنظمة التجارية التي تهدف إلى تنظيم التجارة في مدينة تمنع ومملكة قتبان، ولحماية حقوق المواطن القتباني في التجارة ومنافسة التجار الأجانب القادمين إلى المدينة (النعيم: ٢٠٠٠م: ١٨٢- ١٨٣).

ويذهب بعض الباحثين في الديانة أن القوافل التجارية قد أثرت على الديانة القديمة، ويعود ذلك إلى أن عرب جنوبي الجزيرة العربية القديمة قد عبدوا إله (القمر) كون طبيعة تسيير القوافل التجارية بالليل كانت تعتمد على ضوء القمر ذات الأجواء الحارة في النهار، إذ يفضلون سير القوافل التجارية بالليل، وعلى ضوء القمر إلى جانب أنه كان مرشدهم في معرفة الطرق بالليل، فقد أثرت التجارة في الديانة (الحسني، ٢٠١٢م: ١٢- ١٣).

وقد لعب سوق شمر دورًا تجاريًا في ممالك جنوب الجزيرة العربية على وجه التحديد والجزيرة العربية بشكل عام؛ ولهذا، نجد أن هناك عدة عوامل أدت إلى أهمية هذا السوق وجعلت منه سوقًا عظيمًا يضم ويرحب بعدد كبير من التجار الخارجيين والقادمين إلى مملكة قتبان، ومن حيث الإشراف المُباشر على من يقوم على السوق بالإضافة إلى الحماية وسن القوانين وتنظيمها وترتيب القوافل التجارية القادمة إلى السوق؛ وكل هذا أدى إلى دور كبير في انتشار حضارة جنوبي الجزيرة العربية بحيث أن الصلات التجارية كان يحملها التاجر وكانت العلاقات الخارجية تنضوي تحت راية التجار، ولعل من أهم ما جذب أولئك التجار الخارجيين والمحليين هو تنظيم السوق، وعدم الغش فيه، وايجار المنازل والبيوت للقادمين من الخارج.

ثانيًا- سوق قرية الفاو:

تتميز قرية الفاو بموقعها الذي يتوسط الجزيرة العربية، وقد كانت منطقة صالحة للعيش وجذب الانسان والاستقرار فيها مُنذ عصور قديمة، بالإضافة إلى وقوعها على طرق التجارة القديمة التي كانت تجوب الجزيرة العربية من جنوبيها إلى شماليها ذهابًا وإيابًا وكان لذلك أثر عظيم في حلقة التواصل بين قرية الفاو وبين العالم الخارجي، إذ كشفت الحفريات التي أجريت في الموقع أن المدينة قد نمت وتطورت وازدهرت كمنطقة عبور للقوافل التجارية إلى محطة تجارية مهمة على الفرع الشرقي لطرق القوافل التجارية الذي يبدأ من جنوبي الجزيرة العربية مرورًا بمنطقة نجران،

وقرية الفاو حتى يصل إلى بلاد الرافدين، حتى نالت قرية الفاو (ذات كهل) مركزًا دينيًا وثقافيًا وسياسيًا في وسط الجزيرة العربية وحاضرة قوية لمملكة كندة في عهدها الأول (طيران، ٢٠٠٧م: ١٦١؛ الأنصاري، طيران، ٢٠١٣م: ٢٤٤).

أما من الناحية الاستكشافية لقرية الفاو، فقد بدأت أولى الاستكشافات لها في بداية أربعينيات القرن الماضي من قبل شركة (أرامكو) التي عملت مسوحات في المنطقة (وفي العام ١٩٥٢ زارها فيلبي وجونزاك ريكمانز وفيليب لينز ونشروا عن قرية الفاو وآثارها وبعض كتاباتها القديمة، وفي عام ١٩٧١ بدأ الاهتمام بقرية الفاو من قبل جامعة الملك سعود بالرياض ممثلة بجمعية التاريخ والأثار بقسم التاريخ آنذاك (طيران، ٢٠٠٧م: ١٦١- ١٦٢).

١- الإطار الجغرافي والتاريخي:

تقع قرية الفاو، حيث قامت مملكة كندة وعاصمتها قرية، في الطرف الجنوبي من منطقة الرياض على بعد نحو٧٠٠ كم (الأنصاري، طيران، ٢٠١٣م: ٢٤٤).

وتقع قرية الفاو (قرية ذات كهل) على أطراف الربع الخالي بين خطي طول ٤٥,٩ شرقًا، ودائرتي درجة عرض ١٩,٤٧ شمالًا، وبالتحديد في المنطقة التي يتداخل معها وادي الدواسر مع سلسلة جبال طويق، وعند فوهة وادي عرف بوادي الفاو (الأنصاري، طيران، ٢٠١٣م: ٢٤٤).

وقد جاء لفظ (الفاو) في لسان العرب بمعنى: (الشق) أو الفتحة ما بين الجبلين، وهو أيضًا الوطيء بين الحرتين. ويقول الأصمعي: الفاو بطن من الأرض، تطيف به الرمال يكون مستطيلاً وغير مستطيل (ابن منظور، ١٩٩٣م: ج١٠، ١٩٦).

أما من حيث أسباب اختيار الموقع للاستقرار فيه فمن أهمها جبل طويق الذي يحد الموقع من الجهة الشرقية، كونه قد منح سكان الفاو الحماية من الجهة الشرقية إضافة سيطرتهم على طرق القوافل التجارية ومراقبتها من على جبل طويق (الأنصاري، طيران، ٢٠١٣م: ٢٤٥).

أما من الناحية التاريخية لاستيطان الإنسان القديم في قرية، فهو موغل في القدم إذ عثر فيها على عدد كبير من المدافن الركامية التي تحتل المنطقة الشرقية، والتي تنتشر من الشمال إلى الجنوب وعلى مد البصر وتعود تلك المقابر إلى الألف الثالث قبل الميلاد على وجه التقريب (الأنصاري، طيران، ٢٠١٣م: ٢٤٥).

أما في الفترة التاريخية فمن المعروف أن من أهم المصادر التاريخية لأي منطقة أو مملكة أو موقع تاريخي هي النقوش، وقد ذكرت قرية (ذات كهل) في النقوش العربية الجنوبية القديمة، هو النقش الموسوم بـ(Ja 535)، وهو أحد النقوش التي عثر عليها في معبد (أوام) بمأرب جنوبي الجزيرة العربية وقد كتب في عهد الملك (شعارم أوتر) والمؤرخ في عام ٦٦- ٥٥ ق.م (الغزي، ١٤٢٨هـ: ١١٥- ١١٦).

كما أشارت مصادر نقشية أخرى لقرية الفاو، وهي تلك النقوش الموسومة Ja 634- Ja541- Ja 635- DAI baran (1-2000)، والتي عثر عليها في معبدي أوام برآن بمأرب ومعبد أوام، والتي تورد ذكر قرية الفاو في الحملات التي شنها الملك شعارم أوتر على قرية الفاو (ذات كهل)، وجميع تاريخ تلك النقوش من النصف الثاني من القرن الثاني للميلاد وبداية القرن الثالث الميلادي. (طيران، ٢٠٠٧م: ١٦٣). وقد حدد علماء الكتابات العربية الجنوبية القديمة وعلى رأسهم (كريستان روبان) أن تاريخ الملك (شعارم أوتر) يعود إلى ٢١٠- ٣٣٠ تقريبًا- ٢١٧م ؛(Robin 1981:326 طيران، ٢٠٠٧: ١٦٣). ومن هذه المصادر النقشية والآثار المُتبقية في قرية الفاو (ذات كهل) يحدد تاريخ ظهورها واستمراريتها من القرن الرابع قبل الميلاد وحتى القرن الرابع الميلادي (طيران، وآخرون، ٢٠١٧م: ٢٧).

٢- موقع سوق قرية الفاو:

لم يتم اختيار المواقع الخاصة بالأسواق عشوائيًا، بل كان هناك ترتيب لمواقعها لكي يراعي جميع مواقع

المنشآت المعمارية التي تحويها المدينة، ولعل قرية الفاو من المدن التي كان قد تم معرفة موقع بناء السوق من بقية منشآت المدينة، إذ يعود ذلك إلى أن بداية استقرار الانسان فيها بالفترة التاريخية قد تطور نتيجة وقوعها على طرق القوافل التجارية.

يقع سوق قرية الفاو في الشمال الشرقي عن المنطقة السكنية، وبالتحديد بالقرب من الحافة الغربية للوادي الذي يفصل ما بين جبل طويق (الأنصاري، ١٩٨٢م: ١٨؛ طيران، ٢٠٠٥م: ١٢٨).

ويرى الباحث أن موقع قرية (ذات كهل) في الجهة الشمالية من المدينة، بل والجهة الشمالية من المنطقة السكنية كان له ترتيب سَبقٌ تخطيط المنطقة السكنية، أو تزامنا معًا، والدليل على ذلك هو أن القادم إلى المدينة (قرية) يأتي من الجهة الجنوبية، ومنها القوافل التي كانت مُحملة بالبضائع التجارية الذاهبة لشمالي الجزيرة العربية، وقد كانت أول نقطة من المدينة لغرض الترحيب بالقادمين وفرض الضرائب عليهم، واستلام قوافلهم التجارية في الجهة الجنوبية من السوق، وكون المنطقة التي تقع ما بين المنطقة السكنية والوادي هي منطقة تخلو من أي منشآت معمارية هو دليل على إبقاء هذه المنطقة بالتحديد لتكون ساحة (لوحة: ٥) لوقوف القوافل التجارية فيها والمكونة من أعداد كبيرة من الإبل وما يرافقها.

٣- تخطيط سوق قرية الفاو:

كانت (قرية) الفاو مدينة مفتوحة من جميع الجهات ما عدا الجهة الشرقية، إذ كانت مدينة غير مسوّرة، ولم يعثر بها حسب الدراسات الميدانية والمسحية أي أثار تدل على سور للمدينة، وهذا يعني أن المدينة بشكل عام كان تخطيط انفتاحها لغرض استقبال ومراقبة القوافل التجارية القادمة من جنوبي الجزيرة العربية والعكس؛ وكانت المدينة محمية طبيعيًا من جبل طويق من الجهة الشرقية. إلا إن سكان قرية الفاو قد بنوا بوابات في الجهة الشمالية والغربية والجنوبية (الأنصاري، ١٤٣٢هـ: ٣٢٠؛ طيران، ٢٠٠٥م: ١٢٧).

اللوحة: ٥ سوق قرية الفاو والمنطقة السكنية التي تقع إلى الغرب من السوق، مع توضح خلو الجهة الشمالية من المنشآت المعمارية في المدين (نقلاً عن طيران، وآخرون، ٢٠١٧م: ٢٩).

بما أن المدينة كما أسلفنا كانت مدينة مفتوحة على طرق القوافل التجارية، فلم يكشف عن سور للمدينة، سوى بعض التلال الصغيرة كأبراج مراقبة، إلا إن سكان قرية الفاو قد عملوا على بناء أسوار داخلية في المدينة لبعض المنشآت المعمارية، وما يهمنا هنا هو السور الذي يحيط بسوق قرية الفاو (الأنصاري، ١٩٨٢م: ١٨؛ طيران، ٢٠٠٥م: ١٢٧).

وهذا يدخل في تخطيط سوق قرية الفاو والذي يقع على مقربة طفيفة إلى الشرق من القصر، وعلى مقربة من المنطقة السكنية إلا إنه كان يحتل الجزء الشمالي الشرقي من تلك المنشآت المعمارية وبهذا نجد أن السوق قد تم التخطيط له في موقع بنائه في فترة سبقت فترة بناء المنشآت المعمارية التي تقع بالقرب منه كونها مدينة تجارية، وقد جاءت تلك الملحقات فيما بعد منها المعابد التي في الجهة الغربية من السوق؛ لعل بناء السوق وتخطيطه في المدينة بهذه الطريقة على منطقة مفتوحة يتشابه إلى حدٍ كبير مع تخطيط سوق شمر في مدينة تمنع،إذ يطل على ساحة عامة ومفتوحة.

يظهر تخطيط سوق قرية الفاو الداخلي بشكل مستطيل محاطاً بسور ضخم، يبلغ طوله من الشرق إلى الغرب ٣٠,٧٥م، ومن الشمال إلى الجنوب ٢٥,٢٠م، ويتألف السور من ثلاث بناءات؛ الخارجية والداخلية مبينة من الطوب اللبن، أما الوسطى فقد بنيت من الحجر الجيري (الأنصاري، ١٤٣٢هـ: ٣٢٠).

٤- عمارة سوق قرية الفاو:

أما العمارة الداخلية لسوق قرية الفاو فتتألف من سور خارجي يحيط بالسوق من جميع الاتجاهات، وقد فتح له باب صغير في الضلع الجنوبي من الجهة الغربية للسوق، وتتكون السوق من ثلاثة طوابق، كما أن له سبعة أبراج؛ أربعة منها تم توزيعها على جميع أركان البناء من جميع الاتجاهات، وثلاثة من تلك الابراج احتلت منتصف أضلاعه الشرقي والشمالي والغربي (الأنصاري، ١٤٣٢هـ: ٣٢٠).

كانت الأبراج التي تحيط بالسوق أربعة منها في الأركان مستطيلة الشكل، أما التي في الوسط فكانت مربعة، إذ ارتبطت الأبراح بالسور ارتباطاً مباشراً من حيث العمارة، وكان أعلى الجهات في سور السوق وأقواهما الجهتان الشمالية والجنوبية، أما الناحيتان الشرقية والغربية، فقد تعرضا للانهيار بشكل كبير. (الأنصاري، ١٩٨٢م: ١٨).

أما التخطيط الداخلي، فقد أحاطت الدكاكين والغرف والمستودعات بالساحة المفتوحة في الوسط، إذ يوجد في الجهة الجنوبية والشمالية عدد من الدكاكين وفي كل من الجهة الشرقية والغربية دكان واحد؛ أما واجهات تلك الدكاكين فقد كانت واسعة ومبينة من الحجر، ويعتلي كل باب نهاية على شكل نصف دائري، وقد اتضح ذلك في الدكاكين الشمالية من السوق، ويفصل ما بين الدكاكين ممرات تؤدي بالداخل لها إلى المستودعات والمخازن خلف كل دكان، كما تؤدي إلى ردهة بها درج يتم من خلاله الصعود إلى الأدوار العليا التي لوحظ أنها استخدمت كمخازن أيضا، والدليل على ذلك أن كل غرفة قد قسمت إلى مربعين أو ثلاثة مربعات لغرض حفظ البضائع التجارية (الأنصاري، ١٩٨٢م: ١٨؛ طيران، ٢٠٠٥م:١٢٨).

وفي الجهة الشرقية، وعلى بعد ثلاثة أمتار من الدكان الشرقي عثر على بئر ماء بعمق حوالي ٥م، وبجانبها عدد من الأحواض المائية وبجانب الدكاكين تسير قناة بسعة ٢٠سم، وتتجه باتجاه باب السوق إلى الجهة الغربية، ويصل سمك الجدران من ٩٠- ٦٠سم.

مَرَّ سوق قرية الفاو بمراحل في بنائه، ولم تكن فترة بنائه متقاربة والدليل أنه لا توجد روابط بين السوق وبين المباني الداخلية؛ ما يدل على أن السور قد بنيت مستقلة عن السوق، كما أن المخازن والمشكاوات العليا في الطابق الاعلى قد اختلفت عن بناء الأدوار السفلية (الأنصاري، ١٩٨٢م: ١٩).

وفي الجهة الشرقية من السوق وجد بقايا لبرج يوازي ارتفاعه ما تبقى من ارتفاع الجزء الشرقي من السوق، يرتفع على قاعدة مربعة الشكل بنيت من الحجر الجيري، ويلتصق بالجزء الشمالي الشرقي من القاعدة سور مبني من اللبن بطول نحو ١٠م وقد ملطت قاعدتيهما بالجص (الأنصاري، ١٩٨٢م: ١٩). (اللوحة: ٦)، وهذه المنشآت هي منشآت مائية كانت تؤدي بالمياه إلى داخل السوق من مكان مرتفع، كما يتفق الباحث حول هذا الرأي، ولكن ربما تكون وظيفة تلك الأبراج إلى جانب وظيفتها المائية أنه كان يتم من خلالها مراقبة الأنشطة اليومية في السوق، وأماكن لمشرف السوق يتم من خلاله الاطلاع من الأعلى على الأعمال اليومية التي تتم في السوق ومراقبة الداخلين والخارجين منه كتنظيم وما شابه ذلك.

٥- دور سوق قرية الفاو التجاري:

إن وقوع قرية الفاو على طريق القوافل التجارية قد كفل لها دورها الاقتصادي في تلك الفترة، أذ أسهمت التجارة بشكل عام في عملية التواصل بين جنوبي الجزيرة العربية وشماليها، وقد ظهر ذلك جليًا في سوق قرية الفاو؛ وما يدل على ذلك التواصل الكتابات والفنون التي عثر عليها في قرية الفاو، فقد عثر على كتابات عربية جنوبية قديمة (المسند) وبعض مخربشات كتبت بخط الزبور القديم، تناولت موضوعات تجارية ودينية (طيران، ٢٠٠٥م: ١٣١).

فنجد أن التواصل الحضاري بواسطة التجارة قد أدى إلى التنوع الديني في عبادة الآلهة بقرية الفاو؛ فمنها جنوبية ود- شمس- عثتر، وشمالية منها اللات، مناة،

اللوحة: ٦ سوق قرية الفاو مع توضيح مواقع الأبراج التي تعتلي السوق، وتخطيطه الداخلي من محلات تجارية وأزقة (ممرات)، نقلًا عن (طيران، وآخرون، ٢٠١٧م: ٢٨).

العزى. كما أسهمت التجارة بنقل الكتابة إلى قرية الفاو، منها الكتابة النبطية، إذ عثر على كتابة بالخط النبطي في إحدى الغرف بالمنطقة السكنية، كما عثر على ختم بالسوق عليه خط أرامي (الأنصاري، ١٩٨٢م: ٢٣).

الدراسة المقارنة:

من المعروف أن مهنة التجارة في الجزيرة العربية قديمة، وأن تلك الأسواق التي ظهرت منشآتها المعمارية في مُدن ممالك الجزيرة العربية هي أكبر شاهد على تطور مهنة التجارة القديمة وتبادلها، فقد أسهمت بشكل كبير في انتقال كثير من الأفكار في جميع الجوانب الدينية السياسية، وفي الفكر المعماري القديم لجميع المنشآت المعمارية أهمها الأسواق.

ولما للأسواق من مُلحقات خاصة ميزتها عن غيرها من المنشآت الأخرى كونها تتعلق بأكبر مهنة قديمة، بل وأكثرها رُقيًا؛ إذ يُذكر أنه حتى الملوك زاولوا تلك المهنة والأمراء والطبقة العليا من الشعب، نجد أمامنا في دراسة مقارنة مكملة لسوقين شهيرين من أسواق العرب قبل الأسلام، وهما سوق شمر في مدينة تمنع في جنوبي الجزيرة العربية وسوق قرية الفاو (ذات كهل) في وسط الجزيرة العربية ولما تحمله معاني التشابه بينهما، فقد كانا نماذج مكلمة لبعضهما بعضاً، لتوضيح الصورة عن تلك المهنة، وقد تناول الباحث هذه الدراسة كدراسة مقارنة تخطيطية معمارية بينهما.

نجد التقارب الزمني لتأسيس تلك الأسواق القديمة في فترة متقاربة، وهي فترة القرن الرابع قبل الميلاد حتى القرن الرابع الميلادي، على وجه التقريب، وهو ما أكده نقش سوق شمر الذي كُتب في عهد الملك (شهر هلال بن اب يدع إل)، والذي يعود إلى نهاية القرن الخامس قبل الميلاد وبداية القرن الرابع قبل الميلاد (دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ١٨)؛ بينما فترة ظهور قرية الفاو في وسط الجزيرة العربية وازدهارها ممتدة من القرن الرابع قبل الميلاد وحتى القرن الرابع الميلادي؛ وقد استدل على ذلك من خلال النقوش الكتابية والآثار

المتبقية في قرية الفاو (ذات كهل) (طيران، وآخرون، ٢٠١٧م: ٢٧).

أما التشابه والتقارب ما بين سوق شمر في مدينة تمنع عاصمة مملكة قتبان، وبين سوق قرية الفاو، فنجده من حيث الموقع والتخطيط العام للسوق بالنسبة للمدينة، إذ نجد أن سوق قرية الفاو قد تم اختطاطه في منطقة مفتوحة، من جهة، ومن جهة أخرى قريب للمنشآت العامة، مثل: المعابد، والمدنية السكينة، والقصر، وقربه من بوابات الدخول للمدينة، إذ ظهر في تمنع في الجهة الجنوبية الغربية من المدينة والمنشآت العامة إلى الشرق والجنوبي الشرقي، إضافة إلى موضوع طريقة الوصول إلى السوق من البوابة الجنوبية الغربية للمدينة وهو ما يوحي ببقاء المنطقة المفتوحة لمكان تجمع القوافل التجارية وأُقامتها، إضافة إلى مواقع من يشرف على السوق وأماكن دفع الضرائب وتطبيق أعراف التجارة في المدينة. (غلانزمان، ١٩٩٩م: ١١٠؛ دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ١٨- ١٩).

كما نجد ذلك التشابه في قرية الفاو، إذ إن موقع السوق أحتل الجهة الشرقية من المدينة، بينما المنشآت المعمارية العامة في الجهة الغربية والجنوبية من السوق، إضافة إلى أن باب المدينة قد فُتح على الجانب الحيوي الممثلة في المنطقة السكنية وما حولها، وبهذا فإن الجهة الشرقية والجهة الشمالية كانت شبه خالية من المنشآت المعمارية، وربما كانت مُخصصة كمحطة لقدوم القوافل التجارية.

أما التخطيط المعماري الداخلي للسوقين، فقد كان هناك تشابه من حيث العمارة، فنجد أن الأساسات القديمة في سوق شمر كانت ترتفع لأكثر من ٢- ٤ أمتار؛ ما يدل على ان تلك المباني كانت تحمل أكثر من طابق، ألا إنها مع مرور الزمن قد انهارت وبقيت الأساسات السفلية. بينما نجدها في قرية الفاو وقد أكد ذلك الارتفاع، إذ ترتفع سوق قرية الفاو إلى ثلاثة طوابق؛ كما نجد الخاصية في تلك الأسواق هو التخطيط للساحة الداخلية، فقد كانت تحيط المحلات التجارية (الدكاكين) من كلا الجانبين في سوق شمر على شكل سلستين معماريتين إلى جانب بعضها بعضاً (دي مجريت، روبان، ٢٠٠٦م: ١٨- ١٩)، بينما نجدها في قرية الفاو كان لها سور مستطيل الشكل يحيط بجميع منشآت السوق من جميع الجهات، ما عدا الجهة الغربية، التي يوجد فيها المدخل (الانصاري، ١٩٨٢م: ١٨) (اللوحة: ٥).

ولعل السبب وراء إحاطة سوق قرية الفاو بالسور هو أن المدينة قد اتخذت أسواراً داخلية للمنشآت المعمارية، بينما مدينة تمنع بُني عليها سور يلتف حول المدينة وله ثلاث بوابات عامة.

كما نجد العامل المعماري المشترك بين سوق شمر في مدينة تمنع، وبين سوق قرية الفاو (ذات كهل) هو وجود الأزقة (الممرات) الضيقة بين المحلات التجارية (الدكاكين)، إذ وجدت في كلا السوقين ممرات وهمية لا تنفذ إلى خارج السور، وكانت مُغلقة ببناء ملتصق بالمباني في سوق شمر، بينما في قرية الفاو كانت تلك الأزقة مغلقة بوجود السور العام للسوق. وعند البحث عن لفظة المعماري في الكتابات العربية الجنوبية القديمة نجده قد ورد ذكر الجُدران التي تلتصق بالسور الخارجي للمدينة أو المنشآت المعمارية بمعنى (معذر) أي الجدار الداخلي من السور المطل على المدينة كما في النقش الموسوم بـ (RES 3022/1) (الأغبري، ٢٠١٠: ١٣٥)؛ أما المعجم السبئي فقد ورد فيه بمعنى جزء من بناء (بيستون، وأخرون، ١٩٨٢م: ١٣).

أما مواقع المخازن والمستودعات، فقد كانت في الطوابق العليا من مباني السوق، إذ تم العثور على بعض معثورات الحياة اليومية في الطبقات العليا، والتي كانت تتساقط من أعالي المباني في سوق شمر التجاري، بينما في قرية الفاو كانت عبارة عن مخازن للغلال، فقد وجد الرحى إلى جانبها (الانصاري، ١٩٨٢م: ١٨- ١٩).

النتائج:

من المعروف أن سوق شمر التجاري في مدينة تمنع عاصمة مملكة قتبان وسوق قرية الفاو قد كشفت عنهما التنقيبات الأثرية التي أجريت في كلا الموقعين، وقد

تركزت في تمنع بمنتصف القرن العشرين، وتلتها أعمال التنقيبات في قرية (ذات كهل) في سبعينيات القرن العشرين، وقد تمت دراسة تلك المنشآت المعمارية؛ ولكن الباحث تناولها من حيث التخطيط والعمارة لهما؛ وبما أن غرض تلك المنشآت التجارية واحد وفي منطقة واحدة هي الجزيرة العربية في جنوبيها ووسطها، فقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١- اتّضح أن موقع سوق شمر التجاري بالنسبة لمدينة تمنع عاصمة مملكة قتبان كان متشابهاً إلى حد كبير مع موقع سوق قرية الفاو، وذلك من حيث المساحة الجغرافية التي لا توجد فيها منشآت معمارية، إذ ظهرت منطقة خالية من جهة الجنوب في مدينة تمنع، وفي مدينة قرية الفاو من جهة الشمال والشمال الشرقي من السوق.

٢- أوضحت التنقيبات التي أُجريت في مدينة تمنع عاصمة مملكة قتبان أن هناك طريقاً مرصوصاً يسير من البوابة الرئيسية للمدينة باتجاه السوق، وأن هناك مقاعد حجرية أمام السوق كانت خاصة بمن يعمل على الإشراف ومراقبة حركة السوق، بينما في الفاو كانت منطقة مفتوحة وكانت هناك أبراج على أركان السوق وفي وسط أضلاعه، وأبراج خارجية كشفت عنها التنقيبات الأثرية في الموقع، ويعضها على شكل تلال أثرية كانت مهمتها مراقبة القوافل التجارية والاشراف على السوق.

٣- نجد أن باب سوق شمر التجاري في مدينة تمنع عاصمة مملكة قتبان قد فُتح من الناحية الغربية، وهو دليل على أن قدوم القوافل التجارية كانت تأتي من المنطقة الغربية للمدينة، بينما نجد أن البوابة العامة للسوق التجاري في مدينة قرية الفاو كانت تفتح على المنطقة السكنية، من جهة الغرب.

٤- اتضح من خلال التنقيبات التي أُجريت في موقع سوق شمر التجاري أن أساسات جميع منشآتها كانت ترتفع من ٢-٤ أمتار، وهو دليل على ارتفاعها إلى أكثر من طابق قد تصل ٢- ٣ طوابق (أدوار) وأكثر، وبينما في سوق قرية الفاو نجد أن نتائج التنقيبات قد أكدت ارتفاع سوق قرية الفاو إلى ٣ طوابق.

٥- اتضح من خلال الدراسة المقارنة أن هناك عاملاً معمارياً مشتركاً بين سوق شمر في تمنع عاصمة مملكة قتبان، وبين سوق قرية الفاو، والمتمثل في إحاطة السوق بسور من وراء جميع الدكاكين (المحلات) التجارية، بحيث أن لا تفتح للخارج، إلا إن سوق شمر التجاري لم يكن بشكل كامل بل التفت حوله المباني التجارية على شكل سلسلتين، مشكّلة زاوية قائمة من الجنوبية والشرقية.

٦- اتضح من خلال الدراسة المقارنة أن هناك تشابهاً بين سوق شمر التجاري وسوق قرية الفاو، وذلك بعمل الممرات الضيقة (الأزقة) بين المنشآت التجارية، ويعود ذلك إلى عملية تسهيل الوصول إلى المنشآت التجارية لغرض رفع البضائع الكبيرة لداخل الدكاكين (المحلات).

٧- استعملت الطوابق العليا في سوق شمر التجاري للحياة اليومية، فقد عثر على عدد من المخلفات الخاصة بالأعمال اليومية في الطبقات العليا؛ بينما نجد أن الطوابق العليا في سوق قرية الفاو كانت مخصصة لعملية حفظ الغلال التي وجد إلى جانبها الرحى، وإضافة إلى السكن والإدارة، فقد عثر على مجاري مائية تجر المياه إلى خارج سور السوق، والتي كشفت عنها تنقيبات سوق قرية الفاو.

د. علي بن مبارك صالح طعيمان: قسم الأثار والسياحة- كلية مأرب - جامعة صنعاء.

الهوامش:

(١) العاقل: هو مُشرف السوق، أو من يتم الاحتكام عنده في حالة نشوب أي نزاع بالسوق، وما تزال مُتداولة هذه الصفة حتى اليوم، فيُقال عاقل الحارة بمعنى مشرف الحي أو كبير الحي الذي يتم الاحتكام عنده حال حدوث النزاعات.

(٢) يتقدم الباحث بجزيل الشكل والعرفان لعمادة البحث العلمي ومركز أبحاث كلية السياحة والآثار لما قدموه من دعم مادي في سبيل إنجاح هذه الدراسة.

(٣) للمزيد حول التشريعات ومواد قانون سوق شمر التجاري، انظر: Beeston, A. 1984: vol 2, pP8.؛ عبدالله، ١٩٩٠م: ص ص٢٤٠- ٢٤١؛ النعيم، ٢٠٠٠م: ١٨١- ١٨٥؛ البريهي، ٢٠٠٠م: قرأة حمدان عبدالمجيد: سوق شمّر أنموذجاً للأسواق العربية القديمة، مجلة آداب المستنصرية، عدد ٥٦، ٢٠١٢ ص ٨- ٩؛ ناشر، ٢٠٠٩م: ص ص ١٤٢- ١٤٣؛ النعيم، ١٩٩٢م: ص ص ٢٧٦.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

الأغبري، فهمي علي بن علي، ١٩٩٤م، التحصينات الدفاعية في اليمن القديم، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الآثار -كلية الآداب- جامعة بغداد.

.....، ٢٠١٠م، **معجم الألفاظ المعمارية في نقوش المسند**، الجمهورية اليمنية - وزارة الثقافة - من إصدارات تريم عاصمة الثقافة الإسلامية، ١٤٣١هـ.

الأنصاري، عبدالرحمن الطيب، ١٩٨٢، **قرية الفاو صورة للحضارة العربية قبل الإسلام في المملكة العربية السعودية**، جامعة الرياض.

الأنصاري، عبدالرحمن الطيب، طيران، سالم بن أحمد، ٢٠٠٥م، **الفاو مدينة المعابد**، أبحاث ندوة المدينة في الوطن العربي- الرياض.

.....، ٢٠١٣، الإنسان والبيئة في الوطن العربي في ضوء الاكتشافات الأثرية، **أبحاث ندوة الاكتشافات الآثارية الجوف - المملكة العربية السعودية من ٢٠-٢٢ جمادي الأولى ١٤٣١هـ - ٤- ٦ مايو ٢٠١٠م** أدوماتو، ص ص ٢٤٣- ٢٤٨.

الأنصاري، عبدالرحمن الطيب، وآخرون، ١٤٣٤هـ، **الحضارة العربية والإسلامية عبر العصور في المملكة العربية السعودية**، الطبعة الثانية المملكة العربية السعودية- الرياض- مؤسسة التراث الخيرية الهيئة العامة للسياحة والآثار.

بافقيه، حامد عبدالقادر أحمد، ٢٠٠٨م، تقنية أنظمة الري القديمة في مملكتي قتبان وحضرموت في جنوب الجزيرة العربية خلال الألف الأول قبل الميلاد، دارسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة في الآثار القديمة الجمهورية التونسية، تونس - جامعة تونس - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم التاريخ -شعبة الآثار.

البريهي، إبراهيم بن ناصر بن إبراهيم، ٢٠٠٠م، **الحرف والصناعات في ضوء نقوش المسند الجنوبي**، الطبعة الأولى، الرياض، ، وزارة المعارف، وكالة الآثار والمتاحف.

بيستون أ. ف. ل.، وآخرون، ١٩٨٢م، **المعجم السبئي**، بالإنجليزية، والعربية والفرنسية، لبنان- بيروت، مكتبة بيروت ودار نشر ياتبيترز، لوفان الجديدة.

الجرو، أسمهان، ٢٠٠٣م، **دراسات في التاريخ الحضاري لليمن القديم**، دار الكتاب الحديث- جامعة عدن - كلية الآداب.

الحاج، محمد علي عبده، ٢٠١٥م، **نقوش قتبانية من هجر العادي (مريمة قديمًا) دراسة في دلالتها اللغوية والدينية والتاريخية**، إصدار كرسي الأمير سلطان بن سلمان لتطوير الكوادر الوطنية في السياحة والآثار- جامعة الملك سعود- كلية السياحة والآثار، سلسلة دراسات علمية محكمة - ١.

الحسني، جمال محمد ناصر عوض، ٢٠١٢م، الإله عم وآلهة قتبان (٧٠٠ ق. م-١٧٠م)، رسالة دكتوراه غير منشوره، جمهورية مصر العربية - طنطا - قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة طنطا.

حنشور، أحمد إبراهيم، ٢٠٠٧م، الخصائص المعمارية للمدينة اليمنية القديمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة عدن.

حنشور، أحمد، ٢٠٠٩م، **مواد البناء الطبيعية وأثرها في تعدد الأنماط المعمارية في اليمن**، مجلة تقنية البناء، العدد التاسع عشر، المملكة العربية السعودية - مجلة تصدر عن وزارة الشئون البلدية والقروية، ١٤٣٠هـ.

دي مجريت، اليساندرو، روبان، كريستيان، ٢٠٠٦م، **تمنع العاصمة القديمة لقتبان**، أعمال البعثة الأثرية الإيطالية في اليمن صنعاء، طبع في دار نشر التروكوليرا - جامعة نابولي الشرقية- إيطاليا.

الذييب، سليمان بن عبدالرحمن، ٢٠٠٧م، **منطقة الرياض، التاريخ السياسي والحضاري القديم**، المملكة العربية السعودية - الرياض.

روبان، كريستيان، ٢٠٠٦، «مملكة قتبان ومدينة تمنع»، **تمنع العاصمة القديمة لقتبان**، ترجمة، مالك الواسطي، مراجعة، عيسى علي بن علي، وعبدالباسط نعمان، جامعة نابولي الشرقية- إيطاليا.

شرف الدين، أحمد حسين، ١٤٠٤هـ، **مسالك القوافل التجارية في شمال الجزيرة العربية وجنوبها**، دراسات تاريخ الجزيرة العربية. الكتاب الثاني، الجزيرة العربية. إشراف أ.د. عبدالرحمن الطيب الأنصاري، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود.

الشيبة، عبدالله حسن، ١٩٩٩، **الهجر المدينة في اليمن القديم**، في كتاب دراسات في تاريخ اليمن القديم ١- الطبعة الأولى، مكتبة الوعي الأثري، للطباعة والنشر والتوزيع، تعز- الجمهورية اليمنية، ص ص ١٨٩- ٢٠٦.

طيران سالم بن أحمد، وآخرون، ٢٠١٧م، **جامعة الملك سعود والآثار**، إصدار كلية السياحة والآثار جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

طيران، سالم بن أحمد ، ٢٠٠٥م، «آثار قرية الفاو مثال لحضارة العرب قبل الإسلام في المملكة العربية السعودية»، **دراسات في الأثار والنقوش والتاريخ مُهداة إلى يوسف محمد عبدالله، وإليساندروا دي مقريه وكريستيان روبان بمناسبة بلوغهم الستين عامًا**، دراسات يمنية، صنعاء٠- نابولي طبع الكتاب في إيطاليا.

.....، ٢٠٠٧م، "قرية الفاو في مساند جنوب الجزيرة العربية"، **دراسات في تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها مُهداة إلى الدكتور الأنصاري بمناسبة بلوغه الستين عامًا**، ص ص ١٦١- ١٨٢.

عبدالله، يوسف محمد، ١٩٩٠م، **أوراق في تاريخ اليمن القديم وآثاره بحوث ومقالات**، الطبعة الثانية، لبنان، بيروت، دار الفكر.

.....، ٢٠٠٣م، مادة **تمنع**، الموسوعة اليمنية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الجمهورية اليمنية - صنعاء- مؤسسة العفيف الثقافية ص ص ٧٣٨- ٧٤٠.

عبدالله، أسوان محمد حسين، ٢٠٠٦م، تمنع - هجر كحلان دراسة تاريخية أثرية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة أسيوط -كلية الآداب- قسم التاريخ.

عربش، فونتين، منير، أوج، ٢٠٠٥م، **اليمن «مدن الكتابات المسندية»**، بالفرنسية والعربية فرنسا - باريس، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية.

العريقي، منير عبدالجليل، ٢٠٠٢م، **الفن المعماري والفكر الديني في اليمن القديم من ١٥٠٠ ق.م إلى ٦٠٠م**، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية - القاهرة، مكتبة مدبولي.

العزعزي ، نعمان أحمد سعيد، ٢٠٠١م، **التشريعات القتبانية والحضرية دراسة تاريخية مقارنة**، ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد.

الغزي، عبدالعزيز بن سعود، ١٤٢٨هـ، **مملكة كندة في وسط شبه الجزيرة العربية (دراسة تاريخية أثأرية)**، كتاب الدارة الكتاب الحادي عشر المملكة العربية السعودية - الرياض، دارة الملك عبدالعزيز.

غلازيمان، وليام، ١٩٩٩م، «**تمنع عاصمة قتبان**»، **اليمن في بلاد ملكة سبأ**، ترجمة/ بدر الدين عرودكي، مراجعة/ يوسف محمد عبدالله، باريس، معهد العالم العربي، دمشق، دار الأهالي، ١١٠ -١١١.

فرات حمدان عبدالمجيد، **سوق شمّر أنموذجاً للأسواق العربية القديمة**، مجلة آداب المستنصرية، عدد ٥٦، ٢٠١٢ ص ١-٢٣..

ناشر، هشام عبدالعزيز، ٢٠٠٩م، التجارة وأثرها في تطور ممالك اليمن القديمة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عدن.

ابن منظور، أبي الفضل، جمال الدين بن مكرم، (ت ٧١١هـ)، ١٩٩٩م، **لسان العرب، مادة الفاو**، الطبعة الثالثة، الجزء العاشر، لبنان، بيروت، دار إحياء للتراث العربي.

النعيم، نورة بنت عبدالله العلي، ١٩٩٢م، **الوضع الاقتصادي في الجزيرة العربية في الفترة من القرن الثالث قبل الميلاد حتى القرن الثالث الميلادي**، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية - الرياض، دار الشواف للنشر والتوزيع.

النعيم، نورة بنت عبدالله العلي، ٢٠٠٠م، **التشريعات في جنوب غرب الجزيرة العربية حتى نهاية مملكة حمير** ، المملكة العربية السعودية - الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.

الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب، (ت- بعد ٣٤٤هـ)، ٢٠٠٨م، **صفة جزيرة العرب**، تحقيق محمد بن علي بن حسين الأكوع الحوالي، الطبعة الثانية، الجمهورية اليمنية، صنعاء، مكتبة الإرشاد.

هيلند، روبرت، ٢٠١٠م، **تاريخ العرب في جزيرة العرب من العصر البرونزي إلى صدر الإسلام ٣٢٠٠-٦٣٠م**، ترجمة/ عدنان حسن، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية -الإسكندرية، ص ١٢٢.

ثانياً: المراجع غير العربية

Bafaqih, Muhammad Abd al-Qadir. 1990. **L'unification du Yémen antique. la lutte entre Saba, Himyar et le Hadramawt du 1er au IIIème siècle de l'ère chrétienne**, Libr. orientaliste Paul Geuthner.

Beeston, A. 1984. **social structures in saba studies in the history arabia** vol 2.

Bowen, &, Albright, 1958. **Archaeological Discoveries in South Arabia**, Publication of theAmerican Foundation for the Study of Man, Vol.II, Baltimore.

Brunner, U. and Haefner, H. 1990. "Altsüdarabische Bewässerungsoasen", **Die Erde** 121. 135-153.

Breton J.-F. 1994. ABADY VIII, Les fortifications d'Arabie Méridionale du 7e au 1er siècle avantnotreère, Mayence,Verlag Philipp von Zabern, p. 103, 16.

De Maigret, alessandro, 2005. "Some reflections on the South Arabian bayt", **ABADY**, 10, 101-109.

Robin, C. 1981. "Les inscriptions d'AI-Mi'sâl et la chronologie de l'Arabie méridionale au IIIe siècle de l'ère chrétienne", **Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres**, 125(2), 315-339.

Van Beek, Gus W. "1956. A Radiocarbon Date for Early South Arabia", **Bulletin of the American Schools of Oriental Research** 143, 6-9.